

مدرسة القضاء الشرعي

يظهر أن قضاء الله نازل بهذه المدرسة التعسة لامحالة وانها ستلغى أو ستحول أو ستلحق بالأزهر الشريف كما يقولون . فقد نشرت الصحف ويظهر أن ما نشرته صحيح أن هذا المشروع قد تم وأن اللجنة التشريعية نظرت فيه وأنه قد يعرض على مجلس الوزراء في جلسة اليوم فيقضى فيه . ومع أن السياسة قد لفتت الحكومة غير مرة إلى أن هذا المشروع الذي يجهله الناس قد يكون خيرا وقد يكون شرا ولكن المنفعة كل المنفعة في الأبيت فيه ولا يتعجل به قبل اجتماع البرلمان فقد أعرضت الحكومة والحت في اعراضها عما كتبت (السياسة وغير «السياسة» . وابت الحكومة أن تحفل بالرأى العام في هذه المسألة كما ابت أن تحفل به في غيرها من المسائل حتى انها لم تنزل إلى اصدار بلاغ يبين للناس ما عزمت عليه الحكومة وما حملها على أن تفكر في هذا المشروع وتتعجله كأنما تختلسه اختلاسا .

لم تحفل الحكومة بشيء وانما مضت في المشروع حتى أتمته ولم يكن مشروعها مقصوراً على مدرسة القضاء الشرعى وانما تناولها وتناول الأزهر الشريف ايضاً فتناول أذن قسما عظيما جداً من أقسام التعليم القومى رأت فيه الحكومة رأيا دبرته بليل وأبت أن تظهر الناس على شيء منه حتى تفقههم في ذات يوم من الايام أمام أمر واقع . وهذه سياسة الوزارة القائمة في كثير من الأشياء .

الحق انا قد نفهم - دون أن نعذر - تعجل الحكومة في بعض القوانين التي أصدرتها فقد تكون متأثرة بضغط الانجليز في أمر التعويض على الموظفين وقد تكون متأثرة بالرغبة في الغاء الأحكام العرفية في أمر قانون التضمينات . ولكننا لا نستطيع أن نفهم تعجل الحكومة في أمر مدرسة القضاء والازهر ولا نستطيع أن نفهم تكتم الحكومة أمر مدرسة القضاء والازهر ولا نستطيع أن نفهم سياسة الأمر الواقع في مثل هذه المسائل التي تستطيع البلاد أن تتأني فيها كما تأنت في مسائل أجل منها خطراً .

ولكن الناس يتحدثون بأشياء نرجو ونلح في الرجاء ألا تكون صحيحة . يتحدثون بأن الحكومة لم تقصد إلى مصلحة التعليم ولا إلى مصلحة العلم ولم تفكر في اصلاح الأزهر ولا في إصلاح مدرسة القضاء . وإنما فكرت في شيء اخر ، فكرت في أن تؤثر قوما على قوم وفي أن تتملق طائفة دون طائفة وفي أن ترضى ناحية الآن كما أرضت ناحية أخرى بالأمس .

يتحدث الناس بذلك ويلحون في هذا الحديث ومصلحة الحكومة وكرامتها ومصلحة الأمة وكرامتها في ألا يكون هذا الحديث صحيحا ، وأن يكون هذا الحديث كاذبا إلا إذا تنزلت الحكومة فسمعت لنصح الناصحين واجلت الفصل في هذا الأمر إلى أن ينعقد البرلمان .

أن الحكومة بطيئة جدا في إصلاح التعليم بوزارة المعارف وكأنها لا تريد أن تصلح التعليم أو تغير من أمره إلا بعد انعقاد البرلمان ، ولها في ذلك الحق كله ، وهي في ذلك موفقة كل التوفيق . فيكفي أن يدرس اصلاح التعليم وتعد مشروعات الاصلاح حتى إذا انعقد البرلمان عرضت عليه ليقضى فيها

فما بال وزارة الحقانية تتعجل تغيير مدرسة القضاء؟ وما يزال المجلس الأعلى للمعاهد الدينية يتعجل تغيير الأزهر؟ وما بال هذه اللجنة التي ألفت سراً وعملت سراً وأتمت عملها سراً ورفعته إلى مجلس المعاهد سراً؟ وما بال مجلس المعاهد قد درس المشروع سراً وأقره سراً؟ وما بال وزارة الحقانية تتكتم هذا المشروع حتى تفجأ الناس به غداً أو بعد غداً؟

وبعد فما هذا الإصلاح الذي يراد بمدرسة القضاء؟ زعموا انها ستلحق بالأزهر وتقتصر على التخصيص في الشريعة أو في فقه أبي حنيفة . ولكنهم لم يضعوا برنامجاً لهذا التخصيص ، ونحن لا نستطيع أن نفهم هذا التخصيص . فما الذي يراد بالطالب إذا قضى في الأزهر اثني عشر عاماً يدرس فقه أبي حنيفة ويحفظ كتبه ويستظهر متونه وشروحه وحواشيه؟ ما الذي يراد به بعد هذه المشقة وعلى أى شكل يريدون أن يلقنوه فقه أبي حنيفة؟ وفي أى لون يريدون أن يظهروا له هذا الفقه؟ وأي معنى لان يدرس الطالب فقه أبي حنيفة اثني عشرة سنة في الأزهر ثم يتخصص فيه مرة أخرى أربع سنين في مدرسة القضاء؟

يظهر أن الواضح من أمر هذا المشروع شيئان : أحدهما الغاء ما يدرس في هذه المدرسة من العلوم الحديثة لأنه سيدرس في الأزهر . الثاني أن تمتلئ جيوب وتشبع بطون . وقد تكون هذه الجيوب ممتلئة وقد تكون هذه البطون شبعي . وقد توجد طريقة أخرى لافعام هذه الجيوب واشباع هذه البطون غير الغاء مدرسة القضاء الشرعي . وإذا لم يكن بد من أن تمتلئ جيوب وتشبع بطون على حساب مدرسة القضاء الشرعي فليكن ذلك بأمر البرلمان فسينعقد البرلمان قريباً . وبقيننا أنه لم يكون أقل سخاء وجوداً على هذه الجيوب والبطون من وزارة الحقانية ومجلس المعاهد الاعلى .

يظهر أنا مضطرون إلى أن نوجه القول إلى صاحب الدولة رئيس الوزراء وإلى أصحاب المعالي زملائه غير وزير الحقانية ، فقد يئسنا من وزير الحقانية ومن استماعه للنصح أو احتفاله بالناصحين . وحديثنا إلى صاحب الدولة وزملائه أن إصلاح مدرسة القضاء ليس من المسائل الخطرة التي يتوقف عليها مستقبل مصر وليس أجل خطراً من إصلاح التعليم الأولي أو الثانوي أو العالي . فاذا كانت الحكومة تنتظر البرلمان في أمر التعليم كله فلتنتظره في أمر التعليم الديني وإلا فإن الناس لن يستطيعوا أن يفهموا هذا التعجل على وجه يشرف الحكومة ويحسن الظن بها والرأى فيها وقد نعود .

طه حسين

السياسة ، ٢٦ أغسطس ١٩٢٣ .